

مجلس الأمة يرفض رفع الحصانة عن النائب صالح عاشور

10 نواب يتقدمون بطلب لترح الثقة بوزير المالية

رياض عواد

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس الثلاثاء تقدم 10 نواب بطلب لترح الثقة في وزير المالية الدكتور نايف الحجرف.

جاء ذلك أثناء مناقشة مجلس الأمة في جلسته العادية الاستجواب الموجه إلى الوزير الدكتور الحجرف من النائب محمد هايف.

وقال الغانم إن النواب الموقعين على الطلب هم رياض العدساني والدكتور عبد الكريم الكندري وناصر السويط وخالد العتيبي والدكتور بدر الملا والدكتور عادل الدمخي وعبد الوهاب الباطين وفراج العريبي وماجد المطيري ومحمد المطير. وأوضح أنه "وفقاً للمادة (102) من الدستور الكويتي والمادة (144) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في هذا الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه" مضيفاً "وعليه فإن التصويت على طلب طرح الثقة وقض دور الاعتقاد سيكونان في جلسة يوم الأربعاء الموافق الثالث من يوليو المقبل".

وتنص المادة (101) من الدستور على أن "كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معزلاً للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فوراً". وعن تقديم طلب طرح الثقة تقضي المادة بأنه "لا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناء على رغبته أو طلب موقع من عشرة أعضاء اثر مناقشة استجواب موجه إليه ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه".

ووفقاً للمادة يكون سحب الثقة من الوزير ب"أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة".

ونصت المادة (143) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أنه "يجوز أن يؤدي الاستجواب إلى طرح موضوع الثقة بالوزير على المجلس ويكون طرح موضوع الثقة بالوزير بناء على رغبته أو على طلب موقع من عشرة أعضاء اثر مناقشة الاستجواب الموجه إليه وعلى الرئيس قبل عرض الاقتراح أن يتحقق من وجودهم بالجلسة".

كما نصت المادة (144) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن "يكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة ولو كانوا من أعضاء المجلس المنتخبين ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه".

وقد ناقش مجلس الأمة خلال جلسته أمس الاستجواب الموجه لوزير المالية نايف الحجرف من قبل النائب محمد هايف، وذلك بعد طلب الوزير المستجوب إدراج الاستجواب على جدول الأعمال لمناقشته في الجلسة.

كما ناقش المجلس 16 تقريراً للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية مدرجة على جدول الأعمال بشأن مشاريع بقوانين باعتماد الحسابات الختامية لـ 16 جهة حكومية عن السنة المالية 2018 / 2019، ومشاريع بقوانين بربط ميزانيات ذات الجهات للسنة المالية 2019 / 2020. وافتتح رئيس المجلس مرزوق الغانم



مرزوق الغانم خلال جلسة أمس

الاتهام.. وأربأ بالأخ محمد هايف عن ما جاء في عبارات الاستجواب. وأضاف الحجرف: المحور الأول يتعلق بي ولن أنزلق إلى ما ورد فيه ويأبى كل ذي مروءة أن يردد، والمحور الثاني لم يتجاوز صفحة رغم أنه يتناول موضوع الاستبدال الفني المعقد والمستجوب يريد تعديله قبل مغيب المجلس.

وأشار إلى أن «جميع المستشارين الذي تكلمت معهم قالوا في الاستجواب عوار دستوري لأن فيه تجريح وإساءة وقذف»، متابعاً: «ليعلم الشعب وممثلوه كيف نعمل وكيف يريد البعض أن نعمل». وأوضح: «عقد اجتماع في اللجنة المالية وخرج المستجوب وقال إن الوزير لم يحضر.. وكيف أحضر إلى اجتماع لم أذع إليه.. وفي الاجتماع الذي يليه كنت مع الوفد الرسمي إلى العراق وطلبت من «التأمينات» الحضور.. والتعديل الذي قدم يجب أن يأخذ مجراه في الدراسة».

وأضاف: «حضرت اجتماع اللجنة المالية أمس.. ويعدده قدم النائب الاستجواب وقال إنه إبراء للذمة وسوق أننا وافقنا على إسقاط 200 مليون»، مؤكداً أن إطلاقاً إسقاط دينار واحد لائني لا أمك ذلك وليس

الحجرف: إسقاط الفوائد ليس من صلاحياتي

محمد هايف: وزير المالية لم يف بعهدده

الاستجواب بحضور ثلاثة نواب ووجه إليه سؤالاً بشأن موعد إصدار قرار إسقاط الفوائد وأجابني غداً ولم يحصل». وأشار إلى «غياب الوزير» عن اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية لمناقشة هذا الموضوع على حد قوله ثم «بين لي في وقت لاحق أن لديه قانوناً أفضل من القانون الحالي وطلبت منه الإعلان عنه ولم يفعل».

الحجرف: إسقاط الفوائد ليس من صلاحياتي.. ومقترح المستجوب بشأن الاستبدال كارثي من جانبه، أعرب وزير المالية في مستهل رده على الاستجواب عن أسفه لما ورد في الاستجواب، وقال: أواجه استجواباً أو فقني في مطالبه الأخلاقية، آقف أسفاً على فظاعة الاستجواب وفظاعة

يف بعهدده بكل ما أسماه «أقضاء فوائد على استبدال الراتب» للمتقاعدين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وأشار إلى أنه عندما كان متوجهاً إلى تسجيل اسمه ضمن طلب طرح الثقة بوزير المالية أثناء مناقشة المجلس للاستجواب في الجلسة الماضية والذي كان من المقرر تقديمه لوزير المالية في الجلسة العادية الماضية «طلب مني بعض النواب عدم التوقيع وأجبت إن الوزير لم ينفذ بعض الأحكام الصادرة».

وأضاف «تراجعت عن طرح الثقة بعد أن كان اسمي مسجلاً ضمن الطلب الذي لم يكتمل»، مبيناً وفق رأيه أن التراجع عن ذلك لا يعيبه إذا كان لمصلحة الأمة.

وذكر إنه «اجتمع مع الوزير بعد

ووافق مجلس الأمة على مناقشة استجواب وزير المالية المقدم من النائب محمد هايف.

هايف: وزير المالية لم يف بعهدده بحل «فوائد استبدال الراتب»

وبعد أن اعتلى المنصة، وصف محمد هايف الاستجواب بأنه «حادثة تاريخية أن يقدم استجواب بهذا النوع والعنوان»، مؤكداً أنه ليس شخصياً وإنما بالشأن العام ومصالح المواطنين.

وقال النائب محمد هايف إن وزير المالية لم

الجلسة بعدما رفعت نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب. واستهل المجلس أعماله ببند التصديق على المضابط.

ثم قال وزير المالية: استلمت الاستجواب المقدم من النائب محمد هايف وأطلب إدراج استجوابي في جلسة أمس لمناقشته في هذه الجلسة. وانتقد النائب سعدون حماد قيام النائب محمد هايف بجمع نواقيع «طرح ثقة»، قائلاً: «ما يصير هذا خلاف شخصي!»، فرد هايف: «أنت اشتيتي.. الحين بيبي يسوي له سألقة».

وأوضح الرئيس الغانم أنه «يجب إعادة ترتيب الجدول»، مشيراً إلى تأجيل الرسائل الواردة ومناقشة استعدادات الحكومة للأوضاع الإقليمية إلى الغد.



د. نايف الحجرف



محمد هايف



محمد المطير